لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

السياسة الاجتماعية المتكاملة في مصر

## موجز مشروع وخلاصة التقدم

### خلفية

تعمل شعبة التنمية الاجتماعية (في الاسكوا)، مع حكومات الدول الأعضاء على إدماج قضايا العدالة الاجتماعية في السياسات العامة. إن مقاربة الاسكوا للسياسة الاجتماعية تتجاوز إطار تقديم الخدمات الاجتماعية في مفهومها التقليدي، حيث تدعو إلى إدماج قضايا المساواة، وتكافؤ الفرص والعدالة وحقوق الإنسان في صياغة السياسة العامة للدولة وفي جميع برامجها.

يركز مشروع السياسة الاجتماعية المتكاملة على عملية مأسسة السياسة الاجتماعية في الإطار التنموي الوطني، ويقوم على توثيق ونشر تجارب ناجحة ودروس مستخلصة، تقدم للحكومات والأطراف المعنية في المنطقة، للاستفادة من التجارب العالمية في مجال صياغة وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

المبادرة المصرية

في مصر، تعاونت الاسكوا مع وزارةِ التضامن الإجتماعي لدعم هذه المقاربة والرؤية حول السياسة الاجتماعيةِ. خلال شهر فبراير/شباطِ ٢٠٠٧، وبعد الانتهاء من إعداد مسودة تقرير السياسةِ الاجتماعية في مصر، قامت الاسكوا بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية. شارك في المؤتمر الذي استمر ليومين مسؤولون وموظفون حكوميون وصانعو سياسات وباحثون، وأكاديميون، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وإعلاميين. وفر المؤتمر فرصةً لمراجعة أحدث النظريات حول أطر السياسة الاجتماعية ومفاهيمها، بالإضافة إلى مراجعة أفضل التجارب العالمية ومناقشة أهمية التخطيط للسياسة الاجتماعية المتكاملة في الإطار المصري. ونتج أيضا عن المؤتمر مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي أصبحت أساساً لمنهج التعاون بين الاسكوا ووزارة التضامن الاجتماعي في مجال السياسة الاجتماعية المتكاملة.

إن المداولات خلال المؤتمر الوطني لفتت انتباه المسؤولين والمعنيين في السياسة الاجتماعية على أعلى المستويات في البلاد. وبناء على هذا الزخمِ، وبدعم من الاسكوا أنشاء وزير التضامن الاجتماعي فريقاِ من الخبراء الوطنيين، حيث تم تكليف الفريق بتطوير التوصيات الصادرة عن المؤتمر وصياغة مجموعة من المقترحاتِ في مسودة وثيقة لأخذها بالاعتبار من قبل الحكومة.

وتبعها مجموعة من المشاورات والأبحاث المركزة خلال ربيع ٢٠٠٧. ويجتمع فريق الخبراء هذا في فترات منتظمة وتحت إشراف الوزير في أغلب الأحيان.

في إطار توفير الخدمات الاستشارية والفنية إلى فريق الخبراء الوطني، قامت الاسكوا بتحديد أفضل التجارب العالمية، كما قامت بمهمة استشارية إلى القاهرة خلال شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٧ حيث انضم إليها خبراءِ من ماليزيا وإيرلندا. وكان لهذه المهمة ثلاثة أهداف وهي: تقديم الدعم للفريق الوطني من خلال مراجعة مسودة وثيقة السياسة التي قام بصياغتها؛ تبادل التجارب العملية حول الوسائل والآليات المؤسساتية للسياسة الاجتماعية؛ اقتراح إطار لسياسة اجتماعية تتلاءم مع الخصوصية المصرية. وقد تم اعتماد مقترحات المهمة الاستشارية من قبل فريق العمل الوطني وتم ادخالها في المسودة النهائية لوثيقة السياسة الاجتماعية.

بالإضافة إلى الدعم الفني الذي تقدمه لفريق الخبراء الوطني، قامت الاسكوا بمتابعة تنفيذ إحدى أهم التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الوطني ومسودة وثيقة السياسة الاجتماعي، التي تقوم على تأسيس مرصد اجتماعي لمراقبة وتَحليل السياسة الإجتماعية وتقديم الدعم لصانعي القرار والإشراف على البرامج الإجتماعية والسياسة العامة. وفي هذا الإطار قامت الاسكوا بتوثيق تجارب مختلفة حول نماذج من المراصد الاجتماعية في العالمِ، وتقوم مع نظراءها المصريين بدراسة جدوى حول تأسيس مرصد إجتماعي في مصر.